

أخبار

«الليسيه» رسالته لن تدمر

حسين مهدي

نفذ تلاميذ مدرسة «ليسيه عبد القادر» اعتصاماً البارحة أمام مبنى المدرسة استنكاراً لعدم حصولهم أول من أمس على أي جواب من مديرة مؤسسة رفيق الحريري سلوى السنيورة بعاصيري حول مصير المدرسة، ورفضاً لأي محاولة لنقل المدرسة من مكانها. وقطع الطلاب الطريق أمام مدرستهم، ملوحين بما هو أكبر من اعتصام عدوه صغيراً، رغم مشاركة حوالي مئة طالب فيه.

رسالة الأهالي كانت أوضح اليوم، «ليسيه عبد القادر رسالة لن تدمر»، في إشارة إلى تاريخ هذا الصرح التربوي الأثري، ورفضهم المساس به. عدد من الطلاب وقفوا إلى جانب الطريق يشرحون للمارة والاعلام سبب وجودهم في المكان: «الليسيه هي مبنى أثري وهو بيتنا الثاني، وفيه طفولتنا وذكرياتنا، ولاحقاً هو لأولادنا، وإذا دمروه فهم يدمروننا». التلامذة بدوا واعين للهدف التجاري وراء نقل المبنى؛ بعضهم تخيل إقامة «مول» مثلاً مكان الليسيه التي يريدونها «زي ما هي» داخل بيروت.

«التحرك نظم بناءً على خيار الأهل بالإعداد لخطوات تصعيدية»، تقول ريم كنعان عضو لجنة الأهل في حديث مع «الأخبار»، حيث رأت أنهم على «استعداد للقيام بكل ما قد يلزم للحفاظ على مدرسة ليبيسيه عبد القادر، التربوية والأثرية، في مكانها!»

شقير: الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي متفقان

رأى رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة محمد شقير (الصورة) أن «على السياسات الاجتماعية أن تأخذ بالاعتبار وضع الاقتصاد، فلا ترهقه دون طائل، وعلى السياسات الاقتصادية أن تأخذ بالاعتبار الجانب الاجتماعي كي لا يصبح الاقتصاد مصدراً من مصادر توليد المخاطر الاجتماعية»، مشدداً على أن «الاقتصاد المتين والمتنامي هو الذي يخلق فرص العمل ويوفر الدخل اللائق للبيد العاملة، وهو الذي يوفر الموارد المستدامة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية»، معلناً أن غرفة بيروت وجبل لبنان أعدت دراسة وافية عن الضمان الاجتماعي، وحددت الأهداف الاستراتيجية لسياسة التطوير الشاملة، ومطالباً الحكومة بـ«تنفيذ المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي العام المتعلقة بمكننة أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي». وأضاف شقير أن «الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام متفقان على إطلاق مشروع الرعاية الصحية للمضمونين بعد سن التقاعد، كخطوة أولى على طريق إقرار ضمان الشيخوخة».



المستأجرون: مشروع الإيجارات سيتسبب بكارثة إنسانية

رأت لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين أن «المستأجر هو ضحية التضخم وتفاقم الأزمات الاقتصادية، وليس مسؤولاً عنها، وليس من العدل والانصاف أن تحل أزمة الملكية الفردية على حساب حقه في السكن»، مضيفاً أن مشروع لجنة الإدارة والعدل «سيدفع البلاد نحو كارثة إنسانية وحال من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية لا سابق لها، إذ سيؤدي إلى تشريد وتهجير أكثرية عائلات المستأجرين، وذلك بفرض زيادات باهظة تتجاوز كل حد، وفق نسب يعجز غالبية المستأجرين عن دفعها»، لافتين إلى أن تحرير عقود الإيجارات السكنية القديمة وفق الصيغة المقترحة «سيؤدي إلى تدمير ما تبقى من مساحات عيش مشترك، ويساهم في المزيد من الفرز الطائفي والمذهبي والمناطقية، ويجبر الكثير من العائلات على الهجرة»، كذلك سيؤدي إلى «تفريغ بيروت من أصحاب المداخل المحدودة والمتوسطة، وحصر الإقامة فيها بالأغنياء»، وتمكين الشركات العقارية والمصارف من وضع يدها على ما تبقى من عقارات الأبنية القديمة، وتسهيل هدم ما تبقى من أبنية تراثية في بيروت والمدن الكبرى، واستكمال تدمير الذاكرة التاريخية والعمرانية والاجتماعية للوطن، كما في منطقة وسط بيروت، باسم إعادة الإعمار».

إبراهيم: إعطاء أصحاب المطاحن حقوقهم تجنّباً للبلبلة!

رفض رئيس اتحاد الافران والمخابز العربية كاظم إبراهيم «تحويل موضوع الخلاف المالي بين الدولة وأصحاب المطاحن الى وسيلة ضغط على لقمة عيش اللبنانيين، أي الرغيف»، مضيفاً «إننا نتفهم مطلب أصحاب المطاحن الداعي الحكومة الى تسديد المبالغ التي دفعها المطاحن لاستيراد القمح، كما نتفهم تحفظ المطاحن إزاء تراكم الديون لمصلحتها على الدولة، لكن في الوقت عينه نرفض أن يعمد أصحاب المطاحن الى تحويل الخلاف والنزاع مع الدولة الى ضغوط مباشرة على سوق الرغيف، ظناً منهم أن الناس هم الحلقة الأضعف».

ما أصرت الحكومة، مع ذلك، على طلبها، يمكن المصرف المركزي أن يمنح القرض المطلوب. حينئذ يقترح مصرف لبنان على الحكومة، إن لزم الأمر، التدابير التي من شأنها الحد مما قد يكون لقرضه من عواقب اقتصادية سيئة، وخاصة الحد من تأثيره في الوضع الذي أعطي فيه على قوة النقد الشرائية الداخلية والخارجية». وتقول المادة 95 من قانون النقد والتسليف إن عقد القرض بين الدولة اللبنانية ومصرف لبنان «يحال على مجلس النواب مع كامل ملف دراسات وتقارير الإدارة ومصرف لبنان».

هذه النصوص توضح كل القصة، فهي تشير إلى شروط إقراض الدولة، وإلى المخاطر التي تترتب على ذلك، لا بل إنها تتحدث بوضوح عن أن خيار الاستدانة من مصرف لبنان هو آخر الخيارات في الحالات الاستثنائية والمرتفعة الخطورة التي يجب اللجوء إليها بعد إصرار الحكومة... لكن ما يحصل على أرض الواقع هو أمر مخالف تماماً؛ فمئذ سنوات عديدة دأب مصرف لبنان على تمويل الدولة والاكتتاب بسندات خزينة أجالها تزيد على أربعة أشهر بكثير، ولهذا يعتقد شمبرور أن «مبزر وجود مصرف لبنان انتفى في هذه الحالة، لأنه لو كانت الدولة تريد أن تطبع الأموال لتمويل حاجاتها، كما يفعل مصرف لبنان حالياً، لكان القانون قد سمح لها بذلك مباشرة ولم تكن هناك حاجة لوجود مصرف مركزي». واللافت، في رأي شمبرور أن «الفوائد التي تدفعها وزارة المال على سندات الخزينة التي يحملها مصرف لبنان تتراكم كديون على الشعب اللبناني من دون أي مبزر».

أما عن تجارب الخارج، فيشير شمبرور إلى حكم صدر أخيراً في ألمانيا يقضي بمنع «المصرف المركزي الألماني من الاكتتاب في سندات خزينة تصدرها الدولة في إطار تمويل ديونها»!

والتسليف يتيح لمصرف لبنان شراء سندات الخزينة التي تصدرها الدولة اللبنانية، لكن إجازته محصورة بشراء السندات من السوق الثانوية، وليس بواسطة الاكتتاب. ويضيف شمبرور أن هناك شروطاً واضحة لهذه العملية لجهة آجال السندات ومدة حملها. فالمادة 88 من قانون النقد والتسليف تمنح مصرف لبنان إجازة لمنح الدولة، بطلب من وزير المال، «تسهيلات صندوق لا يمكن أن

شمبور: مبرر وجود مصرف لبنان ينتفي مع الانخراط في تمويل الدولة

تتعدى قيمتها 10% من متوسط واردات موازنة الدولة العادية في السنوات الثلاث الأخيرة المقطوعة حساباتها، ولا يمكن أن تتجاوز مدة التسهيلات أربعة أشهر». وتضيف المادة 91 أنه «في ظروف استثنائية الخطورة أو في حالات الضرورة القصوى، إذا ما ارتأت الحكومة الاستقراض من المصرف المركزي، تحيط حاكم المصرف المركزي علماً بذلك، ويدرس المصرف المركزي مع الحكومة إمكان استبدال مساعدته بوسائل أخرى، كإصدار قرض داخلي أو عقد قرض خارجي أو إجراء توفيرات في بضع بنود النفقات الأخرى أو إيجاد موارد ضرائب جديدة... و فقط في الحالة التي يثبت فيها أنه لا يوجد أي حل آخر، وإذا

55774 مليار ليرة، أي بزيادة قيمتها 11197 مليار ليرة. وقد عمد مصرف لبنان إلى الاكتتاب بالقسم الأكبر من قيمة هذا الفرق. ففي هذه السنوات الخمس، ازدادت حصة مصرف لبنان بما قيمته 6718 مليار ليرة، أي ما يوازي 55,2% من قيمة الزيادة. أما المصارف اللبنانية فقد اكتتبت بما قيمته 2596 مليار ليرة. وبالتالي فإن حصة مصرف لبنان من محفظة السندات خلال السنوات الخمسة الأخيرة تعادل 2,6 أضعاف حصة القطاع المصرفي بكامله. أما سبب «توق» مصرف لبنان للاكتتاب في سندات الخزينة، فهو أن المصارف كانت تتمتع عن الاكتتاب في سندات خزينة جديدة بسبب رغبتها في الاكتتاب في شهادات الإيداع المربحة أكثر التي يصدرها مصرف لبنان بفوائد تزيد على 9% مقارنة مع فوائد سندات الخزينة التي لا تزيد على 6,5%.

إذ، ما هي النتائج التي تترتب على هذا الوضع؟ يشير خبير مطلع إلى أن النموذج القائم في لبنان لتمويل الدين العام يعتمد على استمرار تدفق الودائع إلى المصارف، وهذه الأخيرة تغطي حاجات الدولة من خلال الاكتتاب بسندات الخزينة... لكن ما حصل هو أن هذه الحلقة المفرغة استمرت بالاتساع إلى أن أصبحت بمثابة فجوة هائلة يكاد يستحيل ردمها، فضلاً عن أن انخراط المصارف في تسليف الدولة زاد من تركيز مخاطر تسليفاتها... وبالتالي، فإن هذه الفجوة تحديداً مثلت المبرر الأساسي الذي خلقه مصرف لبنان لنفسه لإزاحة الضغط عن المصارف وحمله على كتفه من خلال زيادة انخراطه في تمويل الدولة.

هكذا ارتفعت حصة مصرف لبنان، زاد تركيز مخاطره مع الدولة اللبنانية، لكن إلى أي مدى يسمح قانون النقد والتسليف بهذا الأمر؟

يجيب الخبير في القانون النقدي توفيق شمبرور، قائلاً إن قانون النقد

إحصاءات

صادرات لبنان تتدهور في أول شهرين

محمد وهبة

سجلت الصادرات اللبنانية تدهوراً ملحوظاً خلال أول شهرين من عام 2014. ففي مثل هذا الوقت كان مستوى التصدير أعلى مما هو عليه اليوم بنسبة 32%. أما الاستيراد، فلم يتوقف عن التضخم حتى أصبح يمثل 7,2 أضعاف التصدير مقارنة مع مستوى 3,1 أضعاف الصادرات في عام 2009. وإذا استمر ميزان لبنان التجاري في هذا المنحى، فستزيد المخاطر الاقتصادية والأعباء المالية والنقدية الناتجة منه.

وتشير إحصاءات إدارة الجمارك إلى أن لبنان صدر ما قيمته 497 مليون دولار منذ مطلع عام 2014 حتى نهاية شباط. وتكشف الإحصاءات عن تراجع الصادرات بنسبة 37% في أول شهرين من السنة الجارية مقارنة مع الصادرات المحققة في الفترة نفسها من عام 2013 حين كانت تبلغ 785 مليون دولار. وبحسب الإحصاءات التي تمتد على السنوات الخمس الماضية، فإن صادرات لبنان خلال أول شهرين من السنة سجلت أقل مستوى لها في عام 2010 حين بلغت 655 مليون دولار، فيما سجلت أعلى مستوى لها في عام 2013 حين بلغت 785 مليون دولار.

هذه المتغيرات ليست وليدة اللحظة، بل هي ناتجة من تداعيات الأزمة السورية على لبنان. فالصادرات بدأت تنمو بوتيرة مطردة على إثر اندلاع الأزمة في سوريا. في ذلك الوقت، بدأ المصدرون اللبنانيون يحلون محل الصادرات السورية التي تاكلت بفعل



بدأ المصدرون اللبنانيون يحلون محل الصادرات السورية التي تاكلت (أرشيف)

هذا الأمر مع إعادة توجيه السلع التي تنتجها الصناعات اللبنانية نحو السوق المحلية التي شهدت طلباً إضافياً على الصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة والتحويلية التي تستهلكها الطبقات الوسطى والفقيرة، نظراً إلى أن البيع في السوق المحلية يحقق لها أرباح أكبر من التصدير ويجنبها أكلافه المرتفعة.

على أي حال، فإن الواردات إلى لبنان تضخمت بنسبة 71% خلال فترة أول شهرين بين عام 2009 و2014. لكن أعلى مستوى واردات سجل خلال الفترة المذكورة هو في عام 2012 حين استورد لبنان بقيمة 4253 مليون دولار. أما أدنى مستوى فقد سجل في عام 2009 حين استورد بما قيمته 2102 مليون دولار. المهم أنه بين 2009 و2014 زادت واردات لبنان بقيمة 1503 ملايين دولار.

تراجع الصادرات بنسبة 37% إلى 497 مليون دولار

العقوبات الدولية على سوريا وبفعل تضرر الصناعات السورية. إلا أن تازم الأوضاع خلال هذه السنة مع دخول لبنان والمنطقة في مرحلة استحقاقات سياسية كبيرة تتقاطع مع منزلقات الأزمة السورية، أوقع الصادرات في شبك ضعف التصدير. وقد تزامن